

وان نتيجة المفاوضات يجب ان توفر الأمن والاعتراف لجميع الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل، والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؛ وان الولايات المتحدة الاميركية تؤمن بوجود ان يكون هناك اثناء لاحتلال الاسرائيلي عبرمفاوضات حقيقية وذات مغزى؛ ويجب ان تخلق عملية السلام علاقة جديدة من التكافؤ، حيث يحترم كل من الفلسطينيين والاسرائيليين أحدهم أمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية؛ وان الفلسطينيين محتاجون للحصول على سيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية وأية قرارات أخرى تؤثر في حياتهم ومصيرهم؛ وان الولايات المتحدة الاميركية، التي لا تسعى الى ان تحدّد من يتحدث باسم الفلسطينيين في هذه العملية، تسعى الى اطلاق عملية تفاوض سياسية تشرك الفلسطينيين، بصورة مباشرة، وتقدّم اليهم طريقاً للوصول الى حقوقهم السياسية المشروعة والمشاركة في تقرير مستقبلهم؛ وان يختار الفلسطينيون أعضاء وفدهم الذي يجب ألا يكون عرضة للنقض (الفيتو) من أي أحد؛ ولهم خطاب افتتاحي في المؤتمر، ويمكنهم ان يثربوا أية قضية تتعلق بجوهر المفاوضات؛ وان هذا الاختيار ان يؤثر في مطالبهم في القدس الشرقية، ولن يكون له تأثير في نتائج المفاوضات؛ وان القدس يجب ألا تعود مرة ثانية مقسّمة، وان وضعها النهائي يتحدّد من خلال المفاوضات، ونحن لا نعترف بضمّ اسرائيل للقدس الشرقية ولا بتوسيع حدودها البلدية؛ وتعتقد الولايات المتحدة الاميركية بأن الفلسطينيين من القدس الشرقية والفلسطينيين من خارج الاراضي المحتلة الذين تنطبق عليهم المعايير يجب ان يكونوا قادرين على المشاركة في محادثات الوضع النهائي؛ وان هدف مفاوضات الترتيبات الانتقالية هو خلق نقل سلمي ومنظّم للسلطة من اسرائيل الى الفلسطينيين؛ وان المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين ستجرى على مراحل، وتبدأ بمحادثات ترتيبات الحكم الذاتي المرجحية للوصول الى اتفاق في خلال سنة؛ أما المرحلة الانتقالية، فتستمر لمدة خمس سنوات، وفي بداية السنة الثالثة تبدأ مفاوضات الوضع النهائي؛ وان هدف الولايات المتحدة الاميركية ان تنتهي محادثات الوضع النهائي بانتهاء المرحلة الانتقالية (المصدر نفسه).

صفحات، أكدت حقيقة ان قبول م.ت.ف. بدور غير مباشر في عملية السلام «لا يؤثر، بأي شكل من الاشكال، في دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجد، وانها الجسم الوحيد المخوّل بالتفاوض، ويعقد الاتفاقيات، باسم الشعب الفلسطيني. ولذلك، يجب المشاركة في العملية في المرحلة المقبلة، ويجب استئناف الحوار الاميركي - الفلسطيني في أسرع وقت». وجاء في الردّ الفلسطيني، أيضاً، «ان قبولنا بالقيود غير العادلة لطريقة التمثيل تعود لقبول راعيي المؤتمر للشروط الاسرائيلية المسبقة؛ غير ان ذلك لا يشكل، بأي حال من الاحوال، قبولاً حتمياً بجوهر الموقف الاسرائيلي... [إن قبولنا] ينبع من تمسّكنا بالشرعية الدولية، وإيماننا المطلق بعدالة قضيتنا». وجدّدت رسالة الردّ الموقف الفلسطيني من قضايا القدس والاستيطان والممارسات الاسرائيلية؛ وشدّدت على حق العودة وفقاً للقرار الدولي الرقم ١٩٤؛ وأكدت انه «مع ان راعيي المؤتمر لا يستبعدان الكونغرالية الفلسطينية - الاردنية، كخيار ممكن، إلا ان شعبنا لن يتخلّى عن مطالبته بدولة مستقلة، متمسكاً بحقه في تقرير المصير؛ وطالبت بالحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، من خلال تطبيق معاهدة جنيف الرابعة، وقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٨١. وأشار الردّ الى ان «فهمنا لحل المراحل يقوم على ترابطها المتسق المحكم ضمن اطار زمني محدّد؛ وان السلطة الانتقالية يجب ان تشمل السيطرة على الارض والمياه والسكان والمواطنة والسلطات التشريعية والقضائية». وعلم ان القنصل الاميركي العام في القدس فضل، في البداية، ان لا يتمّ تسلّم الردّ الفلسطيني في حضور الصحافيين، إلا ان الجانب الفلسطيني أصرّ على ذلك، مهدداً بتسليم الردّ الى المندوب السوفياتي لوحده (المصدر نفسه، ٢٤/١٠/١٩٩١).

فتح الموقف الفلسطيني الباب لتطوّرات سريعة لاحقة. فقد تسلّم الحسيني من الادارة الاميركية رسالة طمأنة خاصة بالشعب الفلسطيني، تضمّنت عدداً من النقاط، أهمّها: ان الولايات المتحدة الاميركية تواصل اعتقادها الجازم بأن سلاماً شاملاً يجب ان يقوم على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٢٢٨ ومبدأ الارض مقابل السلام؛